

لا ميم وشبهه بالاسكان في النون وادعينا وهو وجه قرأه نافع
ومن معه في عاد الاولي في اليم كما تقدم ولما راى ابو شامة الطلاق
الحاة ووقف علي تعيينها القرأة استشكل ذلك فتوسط وقال
ما نصبه جميع ما نقله وترش الحركة الي لام المعرفة في جميع القران
غير عاد الاولي هو علي قسمين احدها ما ظهرت فيه اماره عدم
الماعتد اذ بالعارض لقوله انا جعلنا ما علي الارض وما الحياة
الدينا في الخزة ويديع الانسان قالوا لان ارفة للارفة وخوذ ذلك
الارتب انه بعد نقل الحركة في هذه المواضع لم يرد حرف المد التي
حذفت لاجل سكنون اللام ولم تسكن ناء التانيث التي كسرت
بسكون لام الازفة فلما انه ما اعتد بالحركة في مثل هذه المواضع
فينبغي اذا ابتد القاري له فيها ان ياتي بمزة الوصل لان اللام
وان تحركت نكاتها بعد ساكنة **القسم الثاني** ما لم يظهر
فيه اماره نحو وقال الانسان ما لها فاذا ابتد القاري لورثتها
اوجه الوجوه ان المذكور ان انتهى وهو حسن لو ساعده النقل
وقد تعقبه الجعبري فقال وهذا فيه عدول عن النقل الي النظر
وفيه خطر **قلت** صحة الرواية بالوجهين حالة الابتدا
من غير تفصيل بنص من يجتزئ بنقله فلا وجه للتوقف
فيه **فان قيل** لو اعتد بالعارض في الابتدا دون الوصل
ونزق بينهما رواية مع الجواز فيها لغة **الجواب** ان
حذف المد الساكن والحركة لاجله في الوصل سابق للنقل
والنقل طاري عليه فابق علي حاله لطريان النقل عليه ولير
يتد فيه بالحركة وام جالقا الابتدا فان النقل سابق للابتدا
والابتدا طاري عليه لحسن الاعتد اذ به الاتراه لما قصد
الابتدا بالكلمة التي نقلت حركة الهمزة فيها الي اللام بالحركة
ونظير ذلك حذفهم حرف المد من نحو قال الحمد لله ولا

تسبوا الذين و ابي الله شك وثابتهم له في ولا تولوا عنه وكنتم
تؤمنون لطريان الادغام عليه كما قد منا وذلك واضح والله اعلم
الرابع ميم الجمع اما الورش فواضح لان مذهبه عند الهزرة
صلتها بواو فلم تقع الهزرة بعد ما في مذهبه الا بعد حرف مد
من اجل الصلة واما من طريق الهاشمي عن بن اجاز فان الهذلي
نص علي ان مذهبه عدم الصلة مطلقا ومقتضي هذا الاطلاق
عدم صلتها عند الهزرة ونص ايضا له علي النقل ومقتضي ذلك
النقل الي ميم الجمع وهذا من الشكل تحقيقة فاني لا اعلم له نصا
في ميم الجمع بخصوصيتها بشي فارجع اليه والذي اعول
عليه في ذلك عدم النقل فيها بخصوصيتها والاخذ فيها بالصلة
وحجتي في ذلك اي لم اجد له فيها نصا رجعت الي اصول **الحزب**
ومذهب اصحابه ومن اشترك معه علي الاخذ بتلك القرأة
روافقه علي النقل في الرواية وهو الزبير بن محمد بن عبد الله
ابن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري احد الرواة
المشهورين عن ابي جعفر من رواية ابن وردان فوجدته بروي
النقل نصا واداء وخص ميم الجمع بالصلة الاوكد لذلك ورش
وغيره من رواية النقل عن نافع كلهم لم يعرفاني ميم
الجمع فوجب المصير الي عدم النقل فيها وحسن المصير الي
الصلة دون عدمها مما بين الصلة بمنع النقل فيها وبين
القياس بالاخذ في الصلة فيها دون الاسكان وذلك اني
لم ارا احد انقل عن ابي جعفر ولا عن نافع الذي هو اجل اصحاب
ابي جعفر النقل في غير ميم الجمع وخصها بالاسكان كما اني
لا اعلم ان احدا منهم نص علي النقل فيها وحمل رواية الراوي
عليه من شاركه في تلك الرواية او وافقه في اصل تلك القرأة
اصل معتد مرجوع اليه ولا سيما عند التشكيك والاحكام

تمت في شهر ربيع الثاني سنة 1269